

عنوان البحث: آراء الجزولي من خلال شرح الرضي على
الكافية

د/ الصادق سالم حسن عبدالله

المجلة اللغوية

كلية اللغات والترجمة - جامعة الزيتونة

العدد الأول

ديسمبر - 2019م

ملخص البحث:

إنّ لأقوال العلماء وآرائهم أهميةً عظيمةً في توضيح قواعد اللغة، وتكاد كتب اللغة لا تخلو من هذه الآراء، وبخاصة كتب النحو فهي تعجّ بالمسائل الخلافية بين النحاة، فكلّ قوله، سواءً أكان هذا القول قوياً يعتمد على الشواهد الصحيحة أم شاذاً. وقد اختار الباحث علماً من أعلام النحاة - ألا وهو الجزولي - وذلك لجمع أقواله من كتاب شرح الرضي على الكافية. وآراء الجزولي تتردّد في هذا الكتاب بكثرة، فهي مبنوثة في أغلب أبوابه، فكانت في أكثر من خمسة عشر باباً. ويتمثل عمل الباحث في كتابة ترجمة موجزة لمؤلف الكتاب، وشارحه، وللجزولي والذي تعدّ أقواله عمدة البحث، ومن ثمّ جمع هذه الآراء قوياً وضعيفها، والتعليق على بعضها بالتأييد أو بالردّ.

الكافية:

الكافية رسالة موجزة في علم النحو، من تأليف ابن الحاجب، جمع فيها مؤلفها أبواب النحو وأهمّ مسأله. وقد كان لها أثرٌ كبير في الساحة العلمية، حيث انبرى لها الكثير من العلماء شرحاً لمسائلها الخفية، وتوضيحاً لمُجملها. ومن أبرز العلماء الذين اعتنوا بها العلامة المحقق رضيّ الدين محمد بن الحسن الأستراباذي. يقول محقق الكتاب يوسف حسن عمر عن هذا الشرح: ((والحق أن كتابه هذا [شرح الرضيّ] جاء مرجعاً علمياً جليل القدر عظيم الفائدة في هذا العلم... وامتاز الرضيّ في شرحه هذا باستقلال الرأي، وحرية الفكر، فلم يتحيّز ولم يتعصّب لمذهب معين لأحد ممن سبقوه)) (الرضيّ، 1996، 7/1) وقد ذكر الشارح أقوالاً كثيرة لعلماء العربية، من بينهم صاحبنا (الجزولي)، الذي اخترته لتكون آراؤه المبنوثة في هذا الشرح هي موضوع البحث، وكلّ الحديث يدور حولها.

مصنّف الكافية ابن الحاجب:

عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب فقيه مالكي، من كبار العلماء بالعربية. كردي الأصل. ولد في أسنا (من صعيد مصر)، ونشأ في القاهرة، وسكن دمشق، ومات بالإسكندرية، وكان أبوه حاجباً فعُرف به، من تصانيفه:

- (الكافية في النحو).
- (الشافية في الصرف).
- (المقصد الجليل) قصيدة في العروض.
- وله مؤلفات أخرى في الفقه، وأصوله، والعربية. (ت 646هـ) (يُنظر الزركلي، 2002، 24/4، وابن خلكان، 248/3).

شارح الكافية الرضي:

محمد بن الحسن الرضيّ الأسترابادي نجم الدين، عالم بالعربية، من أهل أستراباذ (من أعمال طبرستان)، اشتهر بكتابه: (الوافية في شرح الكافية، لابن الحاجب) في النحو، [وهو كتاب بحثاً في آراء الجزولي]، وشرح مقدّمة ابن الحاجب، وهي المسماة بالشافية في علم الصرف. (ت 686هـ) (يُنظر الزركلي، 2002، 86/6).

ترجمة الجزولي :

اسمه وكنيته ولقبه ومولده:

عيسى بن عبد العزيز بن يَلْبَخْت بن عيسى بن يوماريلي البربري المراكشي اليزدكتي، وكنيته أبو موسى، ولقبه الجزولي. ولد سنة (540هـ). (ينظر الذهبي، سير أعلام النبلاء، 1982، 497/21، ابن خلكان، 1977، 488/3، والزركلي، 2002، 24/4) ((وكزولة: قبيلة من البربر، تُعرّب فيقال: جُزُولَة)) (الحموي، معجم البلدان، 1977، 462/4).

شيوخه:

أخذ الجزولي العربية وغيرها من العلوم عن عدد من العلماء منهم: (ينظر الذهبي، تاريخ الإسلام، 1990، 263/43)

- 1- أبو محمد بن برّي، ذكر بعض المتأخرين في تصنيفه أنه كان قد قرأ ((الجمل)) للزجاجي عليه، وسأله عن مسائل على أبواب الكتاب، فأجابه ابن برّي عنها.
- 2- أبو محمد بن عبيد الله، سمع منه صحيح البخاري، وقد ذكر صاحب البلغة أنه سمع الصحيح من ابن برّي (الفيروزآبادي، 1407هـ، 51/1)، ويبدو من هذا القول أنّ أبا محمد بن عبيد الله هو نفسه ابن برّي، ولكن التراجم تذكر ابن برّي عبد الله مُكَبَّرًا وليس مصغراً، وعليه فهما اثنان وليس واحداً.

3- أبو منصور ظافر المالكي، قرأ عليه مذهب مالك وأصوله بمصر.

تلاميذه: (ينظر الذهبي، تاريخ الإسلام، 1990، 265/43)

- 1- أبو علي الشلوبيني.

2- زين الدين يحيى بن معطي.

3- أبو عمر بن حوط الله، روى عنه بالإجازة.

نشأته ورحلته:

لم تذكر المصادر شيئاً عن نشأة الجزولي. وتكاد تُجمع المصادر التي ترجمت له على رحلته من بلاده المغرب إلى المشرق، وقد يمّم نحو الحجاز فأدّى فريضة الحج، ثم عاد إلى مصر، وفيها التقى بشيخه ابن بري (ينظر القفطي، 1986، 378/2).

ومن المعلوم من جغرافية البلاد العربية أنّ المسافر المغربي إذا أراد أن يُشَرِّق براً فلا بُدَّ له من المرور بالجزائر وتونس. وقد ذكر القفطي أنه اجتمع باللورقي الأندلسي فحدثه عن لقائه بالجزولي في تونس، وكان اللقاء في بيت الجزولي لسؤاله عن مسألة نحوية في مقدمته فأجابه عنها (379/2). وكان ذلك في أوائل سنة إحدى وستمئة. كما أشار الذهبي إلى أنه تصدّر للإفادة بالمرية، وعمل بمدينة بجاية بالجزائر (ينظر تاريخ الإسلام، 1990، 264/43).

مكانته العلمية:

كان الجزولي علماً من كبار علماء العربية. قال عنه الذهبي: ((كان إماماً لا يُشَقَّ عُباره في العربية ولا يُجَارَى مع جودة التفهيم وحُسن العبارة، وإليه انتهت الرياسة في علم النحو)) (تاريخ الإسلام، 1990، 286/43).

ومع علوّ كعبه في علم النحو كان إماماً في القراءات، وهو ما أشار إليه ابن خلكان بأن صاحبنا الجزولي تولى الخطابة بجامع مراكش كما تصدّر فيه للإقراء (5/ 490).

دينه وخلقه:

كان الجزولي صاحب دين وخلق مُتَوَجِّين بعلم جمّ. قال ابن خلكان: ((بلغني أنه كان إذا سئل عنها [المقدّمة الجزولية]: هل هي من تصنيفك؟ قال: لا؛ لأنه كان متورعاً، ولما كانت من نتائج خواطر الجماعة عند البحث، ومن كلام شيخه ابن بري لم يسعه أن يقول: هي من تصنيفي، وإن كانت منسوبة إليه؛ لأنه هو الذي انفرد بترتيبها)) (489/3).

وقد مر بنا فيما سلف بأنه كان خطيباً بجامع مراكش، وقد ذكر اللورقي أنه عندما التقاه أمام بيته بتونس خرج إليه في هيئة متأله (القفطي، 1986، 378/2)، ومعنى تأله: تتسك وتعبّد. (المعجم الوسيط (أله)). فهو عابدٌ ورعٌ خطيب مقرئ، وكلها ملامح ودلالات على ما يتمتع به هذا العَلَم من الديانة والخلق.

مؤلفاته:

1- المقدّمة، ((وهي حواشٍ على جمل الزجاجي)) (السيوطي، بغية الوعاة، 236/2)،

وقد أثنى عليها الذهبي بقوله: ((أتى في مقدّمته بالعجائب التي لا يُسبق إليها، فكلها حدود

وإشارات، ولقد يكون الشخص يعرف المسألة من النحو معرفة جيدة، فإذا قرأها من الجزولية دار رأسه واشتغل فكره، واسم هذه المقدمة القانون)) (تاريخ الإسلام، 1990، 263/43 - 264).

ولفت السيوطي إلى أنّ الشيخ مجد الدين بن الظهير الإبلي كتب أبياتاً في استحسانه للجزولية ومدحاً لمؤلفها يقول فيها (البغية، 237/2):

مقدمة في النحو ذات نتيجة تناهت فأغنت عن مقدمة أخرى

حبانا بها بحر من العلوم زاخرٌ ولا عجب للبحر أن يقذف الدُّرّاً

2- شرح أصول ابن السراج. ذكره الذهبي في تاريخه (264/43).

3- أمالي الجزولي في النحو. قال ابن خلكان: ((سمعت أن له أمالي في النحو، ولكنها

لم تشتهر)) (489/3).

4- مختصر الفسر لابن جني في شرح ديوان المتنبي (ابن خلكان، 489/3).

وبعد المقدّمة الموجزة في التعريف بابن الحاجب، والرضي، والجزولي، وفي التعريف بالجزولية. بعد ما ذكر نستفتح هذه الورقات بذكر آراء الجزولي المتناثرة في كتاب شرح الرضي على الكافية.

وقد جاء ترتيب هذه الآراء كترتيب أبواب شرح الكافية.

- ما لا ينصرف:

وهو ما يُعرف باليمنوع من الصرف، ومن المعلوم أنّ الاسم دائماً مصروف، إلا في بعض الحالات، ومنها (صيغة منتهى الجموع)، أو ما يُسمّى بالجمع الأقصى، أو الجمع المتناهي، وهذا الجمع يقوم مقام علتين. قال الرضي: ((علم أنّ الأكثرين على أنّ قيام الجمع الأقصى مقام سببين وقوته، لكونه لا نظير له في الأحاد العربية)) (109/1). ويرى بعضهم أنّ السببين في هذا الجمع هما عدم النظير في الأحاد الذي أشبه الأعمى في كونه لا نظير له في كلام العرب، والسبب الآخر هو الجمع (ينظر الرضي، 1996، 112/1).

وجنح الجزولي إلى أنّ عدم النظير في الأحاد سبب مستقل بذاته لا يحتاج إلى الجمع (ينظر الرضي، 1996، 112/1)، فهو عنده كالعلمية والوصفية وغيرهما (ينظر الرضي 150/1). وهذا ما ارتآه السهيلي في أماليه (ينظر سفر عبد العزيز، 2000، 598).

- نائب الفاعل:

ذهب البصريون إلى أنّه يتعين قيام المفعول به مقام الفاعل، وذلك إذا بُني الفعل للمجهول؛ وعللوا لذلك بعلاقة الفعل بالمفعول به، فهو أشدّ طلباً له من سائر المنصوبات (الرضي، 1996، 219/1).

وذهب الكوفيون إلى أنّ قيام المفعول به المجرور مقام الفاعل أولى وليس واجباً، واستدلوا على ذلك بالقراءة الشاذة: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ﴾ [الفرقان/ 32] بالنصب، ويقول الشاعر (البيت من الوافر، وهو لجرير كما في البغدادي، الخزانة، 1997، 337/1، وينظر يعقوب إميل، 1996، 103/1 بترقيم الشاملة):

ولو ولدت قفيرة جرو كلب لَسُبَّ بِذَلِكَ الجرو الكلابا

وقد ((منع الجزولي نيابة المنصوب لسقوط الجارّ مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجارّ كما في (البيت من البسيط، وهو لعمر بن معديكرب، ينظر البغدادي، 339/1، ويعقوب 424/1):

أمرتُك الخيرُ فافعل ما أمرت به فقد تركتُك ذا مالٍ وذا نَسَبٍ))

(الرضي، 1996، 220/1)

وأجاز ذلك الرضي، فهو يرى أنّ المنصوب لسقوط الجارّ يلتحق بالمفعول به الصريح (ينظر الرضي، 1996، 220/1).

ولعلّ منَع الجزولي لنيابة المنصوب على نزع الخافض مع وجود المفعول به، لعلّ منعه لذلك هو اتباع القاعدة النحوية التي ارتضاها النحاة، والتي تقول إنّ المفعول به هو المقدم دائماً في النيابة عن الفاعل عند حذف الفاعل.

ولقائل أن يقول: لماذا لا ينبو عن الفاعل ما يتضح به الكلام؟

ويجيب عن سؤالنا هذا الأستاذ عباس حسن إذ يقول: ((والحق أنّ الرأي السديد الأنسب هو أن نختار من تلك الأنواع [وهي النائبات عن الفاعل: المفعول به، أو المصدر، أو الظرف، أو الجارّ والمجرور] ما له الأهمية في إيضاح الغرض، وإبراز المعنى المراد، من غير تقيّد بأنه مفعول به أو غير مفعول به، وأنه أول أو غير أول، أو مقدّم على البقية أو غير مقدّم)) (120/2).

- المنادى:

يُعرّف ابن الحاجب المنادى بأنه ((المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظاً أو تقديراً)) (الرضي، 1996، 344/1). وقوله: ((المطلوب إقباله) يُخرج المندوب كما قال الرضي. ويرى الجزولي أنّ ((المندوب منادى على وجه التفعّل)) (الرضي، 345/1)، وقد فسر الرضي كلام ابن الحاجب بقوله: ((إذا قلت: يا محمداه! فكأنك تتاديه وتقول له: تعال، فإني مشتاق إليك، ومنه قولهم في المراثي: لا تبعد، أي: لا تهلك، كأنهم من ضمنهم بالميت عن الموت تصوره حياً فكرهوا موته فقالوا: لا تبعد، أي: لا بعدت ولا هلكت، وكذا المندوب المتوجع عليه نحو: واويلاه وواثبوره وواحنانه، أي: احضر حتى يُتعب من فظاعتك)) (الرضي، 345/1). وهو تفسير أدبي عمدته الخيال والتصور.

- المفعول له:

يوجب الجزولي تعريف المفعول له إذا انجرّ باللام فلا يُقال: جئتُك لإكرامٍ لك (ينظر الرضي، 513/1).

وهذا القول مخالف لما ذكره النحويون (ينظر ابن عقيل 522/1). قال الأشموني: ((والحق جوازه [تتكثير المفعول له المنجرّ باللام] ومنه قوله (البيت من الرجز، وهو بلا نسبة، ينظر، يعقوب، 1996، 290/10 بترقيم الشاملة):

مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فَيَكُمُ جُبْرٌ وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرُ)) (الأشموني، 1998، 483/1).

والشاهد في البيت (الرغبة) فهو مصدر واقع مفعولاً لأجله، وقد اتصلت به لام الجرّ على الرغم من أنه نكرة، وهذا مما يدل على جوازه.

- المنصوب بـ(لا) التي لنفي الجنس:

من عناوين هذا الباب قوله: (دخول الهمزة على (لا) وأثر ذلك). يقول ابن الحاجب: ((وإذا دخلت الهمزة لم تُغيّر العمل، ومعناها الاستفهام والعرض والتمني)) (الرضي، 170/2).

ويرى الجزولي تبعاً للسيرافي أنّ (ألا) حاله في العرض كحالته قبل الهمزة (ينظر الرضي، 171/2).

ويغلب على الظن أنه يقصد إلى أنّ (ألا) التي للعرض يليها الاسم مبنياً غير معرب. وقد خطأ الأندلسي هذا القول، وبين بأن (ألا) إذا كانت للعرض فهي مثل حروف الأفعال كأنّ ولو فهي تدخل على الفعل وينتصب الاسم بعدها نحو: ألا زيداً تكرمه (ينظر الرضي، 171/2). وقد اختلف النحاة في (ألا)، فهي مركبة أم بسيطة، فقد ذهب ابن مالك إلى أنها مركبة من (لا) النافية والهمزة بخلاف التي للاستفتاح، وذهب كل من أبي حيان والمالقي إلى أنها بسيطة (ينظر المرادي، 1992، 383، والأنصاري، 2000، 443/1 - 449).

- ترتيب ألفاظ التوكيد إذا اجتمعت:

والمراد بألفاظ التوكيد هنا (أكتع) (قال الخليل: ليست أكتع عربية، إنما هي رُدْف لأجمع على لفظه، تقوية له، ومثل هذا كلام كثير، يقولون: الرياح والضحك، وليس للضحك تفسير) (تاج العروس مادة (كتع)) ، وأخو أكتع هما: أبصع وأبتع ، وهما مثل (أكتع) (ينظر التاج (بصع، وبتع)).

وقد جعل البصريون النهاية في التوكيد (أبصع) ومتصرفاته، وأهملوا (أبتع) ومتصرفاته، وأما البغداديون فقد جعلوا نهاية التوكيد (أبتع وأخواته)، فقالوا: (أجمع أكتع أبصع أبتع)، وهو ما ذكره الجزولي (ينظر الرضي 376/2).

- نون الوقاية:

اختلف علماء العربية في المحذوف من النونين، وذلك إذا اجتمعت نون الإعراب مع نون الوقاية، فأيهما المحذوف؟ فعلى قول سيبويه المحذوف نون الإعراب؛ لأنها تتعرض للحذف بالجزم والنصب ولا معنى لها.

وأما الجزولي فيرى أنّ المحذوف هو نون الوقاية؛ لأنّ الثقل جاء منها لا من الإعراب (ينظر الرضي، 450/2).

ومهما يكن فالخلاف لا يمسّ الجوهر، وإنما هو سؤال يتبادر إلى الذهن، ما المحذوف من النونين إذا اجتمعتا في كلمة.

وإذا افترضنا أنّ المحذوف هو إحدى النونين، فما الذي سيتغير من ناحية الإعراب أو من ناحية المعنى؟! لن يتغير شيء مما ذكر.

وفي نفس الحديث عن نون الوقاية يذكر الجزولي: إنّ الإثبات أي: نون الوقاية في من وعن وقد وقط هو الأشهر، وهو قريب من كلام سيبويه الذي يعدّ حذف النون في هذه الكلمات من الضرورات التي لا تجوز إلا في الشعر (ينظر الرضي، 453/2).

- ضمير الفصل:

أجاز الجزولي وقوع ضمير الفصل بين أفعلي التفضيل نحو: خيرٌ من زيد هو أفضل من عمرو، يقول الرضي: ((ولستُ أعرف له شاهداً)) (الرضي، 459/1).

- ضمير الشأن والقصة:

قال الرضي شارحاً قول المصنف: ((... وإنه زيدٌ قائمٌ، وحذفه [أي ضمير الشأن] منصوباً ضعيفاً، إلا مع أنّ، إذا حُفِّتْ فإنه لازم)) (الرضي، 464/2). قال الرضي: ((إذا حُفِّتْ [النون] المفتوحة، جاز إعمالها في الاسم الظاهر، وإهمالها كالمكسورة، على ما قال الجزولي)) (الرضي، 468/2).

وفي إعمال (أنّ) المفتوحة المخففة ثلاثة مذاهب (ينظر السيوطي، الهمع، 1987، 184/2 - 185):

1 - أنها لا تعمل أبداً لا في الاسم الظاهر ولا في الضمير، بل تكون حرفاً مصدرياً مهماً، وهذا مذهب سيبويه والكوفيين.

2 - أنها تعمل في المضمير، وفي الظاهر أيضاً نحو: علمتُ أنّ زيداً قائمٌ، وقرئ (أنّ) غَضَبَ اللهُ عليها). وهذا رأي لجماعة من المغاربة.

3 - أنها تعمل جوازاً في المضمير، ولا تعمل في الظاهر، وهو رأي الجمهور. وعلى ما مر ذكره من المذاهب في إعمال (أنّ) يكون الجزولي مخالفاً لسيبويه والكوفيين، وخالف رأي الجمهور أيضاً، وقارب رأيه رأي المغاربة.

- الأسماء الموصولة:

يرى الجزولي أنه إذا شُدَّت ياء (الذي والتي) أعربت الكلمتان بأنواع الإعراب كما في (أي) (ينظر الرضي، 17/3، والسيوطي، 1987، 284/1). وقد ردَّ الرضي هذا الرأي فـ((لا وجه لإعراب المشدَّد، إذ ليس التشديد يوجب الإعراب)) (الرضي، 17/3).

- (ذو) الطائية:

يغلب في (ذو) الطائية عدم التصرّف، وفيها أربع لغات: أشهرها عدم التصرف مع البناء، والثانية ذكرها الجزولي (ذو) للمفرد المذكر والمثنى والمجموع، و(ذات) مضمومة التاء للمفرد المؤنث والمثنى والمجموع، والثالثة ذكرها أيضاً الجزولي، وهي كالثانية إلا أنها تفتقر عنها في جمع الإناث فيقال (ذوات) مضمومة في الأحوال الثلاث... (ينظر الرضي، 22/3 - 23).

- المثنى:

يقول الرضي: ((وعند المصنف [ابن الحاجب] تردّد في جواز تثنية الاسم المشترك، وجمعه، باعتبار معانيه المختلفة، كقولك: القرءان: للظهر والحيض، والعيون: لعين الماء وقرص الشمس وعين الذهب، وغير ذلك، منع من ذلك [المصنف] في شرح الكافية؛ لأنه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء، وجوّزه على الشذوذ في شرح المعضل. وذهب الجزولي، والأندلسي، وابن مالك إلى جواز ذلك)) (الرضي، 348/3).

- الفعل المبني للمجهول والتغيير الذي يلحقه:

يقول ابن الحاجب: ((فعل ما لم يُسَمَّ فاعله: هو ما حُذِفَ فاعله، فإن كان ماضياً شُـمَّ أوله وكُسِر ما قبل آخره، ويُسَمَّ الثالث مع همزة الوصل، والثاني مع التاء خوف اللبس، ومعتل العين الأفصح قيل وبيع...)) (الرضي، 128/4).

ويقول الرضي في (قيل وبيع): ((وأصلهما قُولٌ وُبُيع، اسْتُنْقِلَتِ الكسرة على حرف العلة، فحُذِفَت عند المصنف، ولم تُنْقَلْ إلى ما قبلها، قال: لأن النقل إنما يكون إلى الساكن دون المتحرك، فبقي قول، وبيع بياء ساكنة بعد الضمة، فبعضهم يقلب الياء واواً لضمة ما قبلها، فيقول: قول وبيع، وهي أقلّ اللغات، والأولى قلب الضمة كسرة في اليائي، فيبقى بيع؛ لأنّ تغيير الحركة أقلّ من تغيير الحرف، وأيضاً لأنه أخفّ من بُوع ثم حُمِلَ قُولٌ عليه لأنه معتل العين مثله، فكُسِرَت فَاوُهُ، فانقلبت الواو ساكنة ياءً)) (الرضي، 130/4).

((وعند الجزولي اسْتُنْقِلَتِ الكسرة على الواو والياء، فنُقِلَت إلى ما قبلهما؛ لأنّ الكسرة أخفّ من حركة ما قبلهما، وقصدهم التخفيف ما أمكن، فيجوز على هذا نقل الحركة إلى متحرك

بعد حذف حركته، إذا كانت حركة المنقول منه أخفّ من حركة المنقول إليه، فبقي قولٌ وبيع، فقلبت الواو الساكنة ياءً كما في الميزان)) (الرضي، 130/4).

- تقديم الخبر على الاسم، وعلى الفعل الناقص:

يقول الرضي: ((يجوز وقوع أسماء الاستفهام أخباراً لهذه الأفعال [أي: الأفعال الناقصة] إذا لم تكن مُصدّرة بما النفي، فلا تقول: أين ما كان زيد؟ ولا متى ما زال عمرو؟... ومنع الجزولي والشلوبيني ذلك في (ليس)، نحو: أين ليس زيد؟)) (الرضي، 204/4). وردّ الرضي هذا المنع؛ لأن مسألة التقديم هي مسألة خلاف، فإما أن يكون كلٌّ من الجزولي والشلوبيني منعا ذلك موافقة للكوفيين الذين يعدّون (ليس) من الحروف ك(ما) و(إن)، وإما على المعنى، والمعنى في مثل هذا التركيب يستحيل؛ لأن زيد يستحيل وجوده في كل الأمكنة. وقد أجاب الرضي عن ذلك بأنه على سبيل المبالغة، ويوجب ذلك في غير المستحيل، ومثّل له بنحو: متى ليس وجود الله... (ينظر الرضي، 204، 201/4)

- أفعال المقاربة:

يُعرّف ابن الحاجب أفعال المقاربة بأنها: ((ما وُضع لدنوّ الخبر، رجاءً أو حصولاً، أو أخذاً فيه)) (الرضي، 211/4). ولم يرتض الرضي هذا التعريف، فهو يرى أن (عسى) ليس من أفعال المقاربة، ((ولا يجوز أن يُقال: إن معناه رجاء دنوّ الخبر، كما هو مفهوم من كلام الجزولي والمصنف)) (الرضي، 211/4). فالرضي يذهب إلى أنّ (عسى) ((ليس متعيّناً بالوضع للطمع في دنوّ مضمون خبره، بل لطمع حصول مضمونه مطلقاً، سواء ترجّى حصوله عن قريب أو بعد مدة مديدة)) (الرضي، 211/4).

- أفعال المدح والذم:

أشار الرضي إلى أن الضمير المبهم في (نعم وبئس) لا يُنتى ولا يُجمع ولا يُؤنّث، وهذا من المتفق عليه بين البصريين والكوفيين. وأما تمييز هذا الضمير فهو بعكس الضمير فيتم التصرف فيه من حيث الأفراد والتنثية والجمع وكذا التأنيث.

وقد ذهب الجزولي إلى وجوب إفراد تمييز الضمير المذكور آنفاً، وردّ الرضي ذلك، معتبراً ما ذكره الجزولي بأنه وهمٌ منه، والواجب مطابقة التمييز للمقصود عند أهل المصنّين (الرضي، 284/4، بتصرف).

- حروف الجرّ:

(رُبّ): معناها واستعمالاتها:

يقول الرضي: ((وجوز أن يُعطف قياساً على المجرور برُبّ وبِكم وعلى النكرة المجرورة بكلّ وأيّ، اسمٌ مضافٌ إلى ضميرها، لكون ذلك الضمير نكرة... نحو: رُبّ شاةٍ وسَخَلَتْها، وكم ناقةٍ وفصيلها، وكلّ رجلٍ وأخيه، وأيّ رجلٍ وغلّامه)) (الرضي، 293/4).

ويرى الجزولي أن المعطوف في الجمل المذكورة معرفة معللاً ذلك بأنه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع. وقد ضعّف الرضي هذا القول مبيناً بأنه لو كان المعطوف معرفة فيما دُكر لجاز رُبّ غلامٍ والسيد (ينظر الرضي، 293/4، والصبان، 2003، 772/2، 774).

ويقول الرضي: ((و(رُبّ) المكفوفة لا تدخل إلا على الفعل، كما قال سيبويه، وقوله (هذا البيت من الخفيف، وهو لأبي دؤاد الإيادي، ينظر المرادي، 1992، 448، والبغدادي، 1997، 586/9، ويعقوب، 1996، 210/3 بترقيم الشاملة):

رُبّما الجاملُ المؤبّلُ فيهم وَعَنَاجِيحُ بينهنّ المِهَارُ

شادّ عنده، ومثله قياس عند الجزولي، فيُجيز: ربما زيدٌ قائمٌ)) (الرضي، 295/4).
ونكر أبو حيان أنّ مجرور (رُبّ) لا يُجر معرفةً بألّ، وقد أجازه بعضهم وأنشد: ربما الجاملُ بالجرّ على أنه مجرور برُبّ، وما زائدة (ينظر الأندلسي، الارتشاف، 1998، 1739/4).

وفي كلتا الحالتين لم تدخل (رُبّ) على الفعل.

- أحرف القسم:

قال الرضي: ((والمبتدأ المحذوف خبره، إن اقترن بلام الابتداء، نحو: لعمرك ولايمن الله، وجب رفعه).

قال الجزولي: لم يُسمع في لفظ (الله) إلا النصب أو الجرّ، دون الرفع، وجوّز الأندلسي الرفع قياساً)) (الرضي، 305/4).

- بقية حروف الجرّ:

الكاف حرف جرّ، فهل تكون اسماً؟ يذهب الرضي إلى أنّ الكاف واجبة الاسمية إذا كانت مجرورة، كما في قول الراجز (الرجز للعجاج، ينظر البغدادي، 1997، 168/10، 169، ويقوب، 1996، 157/12 بتقييم الشاملة):

يضحكن عن كالبردِ المُنهمّ

وكذلك في حال رفعها كما في قول الشاعر (البيت من البسيط، وهو للأعشى ميمون ابن قيس، ينظر ديوانه، 287):

أَتَتَّهَوْنَ، وهل يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الرِّيثُ وَالْفُتْلُ

أو تكون مبتدأ مثل: كذا عندي درهماً، واختلف العلماء في اسمية الكاف فسيبويه يرى أنها لا تكون اسماً إلا عند الضرورة، وخلفه الأخفش الذي جوّز اسميتها على كلّ حال، ووافقه الجزولي (ينظر الرضي، 323/4، 324).

- العطف على اسم إنّ وأخواتها:

ذكر الرضي اختلاف النحاة في كون العطف على اسم (إنّ) المكسورة، أو على موضع (إنّ) مع اسمها.

فبعضهم كما يقول ابن الحاجب يعطف على اسم (إنّ) بالرفع، وبعضهم يعطف على موضع (إنّ) مع اسمها، والرأي الأخير هو ما يقول به الجزولي (ينظر الرضي، 350/4).

وأرى أنّ هذا الاختلاف بين النحاة لا يعدو كونه جدلاً لا طائل تحته، فما الذي يضير إن قلنا: إنّ العطف بالرفع على (اسم إنّ)، أو إنّ العطف على (موضع إنّ واسمها)؟! يقول الأستاذ عباس حسن مستعرضاً أدلة كلّ فريق من الذين اختلفوا في العطف بالرفع،

علام يكون هذا الرفع؟ يقول: ((لكن الحق أنّ كثيراً من تلك الأدلة جدليّ، وأنّ كثيراً من الأساليب العربية الفصيحة ينطبق عليها بعض الآراء دون بعض)) (667/1).

ويقول أيضاً: ((ولا داعي للاهتمام بتعليقه [أي حكم النصب والرفع في العطف على (إنّ) وأخواتها]، وبمعرفة الآراء المختلفة في سبب النصب والرفع؛ إذ المقصود الأول من النحو ضبط الألفاظ ضبطاً صحيحاً يوافق المعنى)) (665/1).

- حروف العطف:

ذكر ابن الحاجب أنّ (حتّى) مثل (ثمّ) في الترتيب والمهلة. ويرى الجزولي أنّ المهلة في (حتّى) أقلّ منها في (ثمّ)، فهي وسط بين (الفاء) و(ثمّ).

وقد خالف الرضي الجزولي فد(حتى) عنده لا مهلة فيها، والفائدة منها هو أنّ المعطوف يُعدّ الجزء الفائت إمّا في القوة أو في الضعف على سائر أجزاء المعطوف عليه (ينظر الرضي، 395،394/4).

ولعل الصواب ما ذهب إليه جمع من العلماء في أنّ (حتّى) لا يُشَمّ منها رائحة الترتيب كالفاء أو ثم، فقد قال ابن مالك: ((ومن زعم أنها تقتضي الترتيب في الزمان فقد ادّعى ما لا دليل عليه)) (شرح التسهيل، 1990، 359/3)، بل بعضهم ذهب إلى أبعد من ذلك فأنكر العطف به البتة. (ينظر الأنصاري، 2000، 287/2، والسيوطي، 1987، 260/5).

- معنى (لا، وبل، ولكن):

يتحدث الرضي عن (لكن)، فهي عاطفة بشرط أن يغيّر ما قبلها ما بعدها، نفيّاً أو إثباتاً، وذلك من حيث المعنى لا اللفظ، ويرى يونس أنّ (لكن) هي المخففة من الثقيلة، وليست حرف عطف.

وقد عارض الرضي يونس، وذكر بأنّ ما قاله مشكل إذا ولي (لكن) مجرور بلا جارّ، نحو: ما مررتُ بزيد لكن عمرو، ويؤيد الرضي ما قاله الجزولي بأنّ (لكن) عاطفة في المفرد إن تجردت عن الواو، وأما مع الواو فالعاطفة هي الواو (ينظر الرضي، 420/4).

خاتمة

وأختم هذا البحث بإبراز أهم نتائجه:

- 1 - يُعدّ شرح الرضي على الكافية من الكتب التي جمعت الكثير من الآراء لصاحبنا الجزولي. وما قمتُ بجمعه من هذه الآراء يربو على العشرين قولاً.
- 2 - بعض الآراء التي يجنح لها الجزولي يردّها الشارح، وتُعتبر من شواذّ الأقوال التي لا ترتقي إلى المشهور أو الصحيح من الأقوال.
- 3 - وجدتُ في بعض ما ذهب إليه تمسّكه بالقاعدة النحوية المشهورة، وذلك في مثل منعه نيابة المنصوب على نزع الخافض مع وجود المفعول به، فهو يرى أنّ المفعول به هو الأحقّ في النيابة إذا كان موجوداً في الكلام.
- 4 - ويُعتبر الجزولي ذا شخصية متميّزة، فهو صاحب رأي في علم العربية، ويدلي بدلوه ويختار ما يعتقد صحّته، حتى ولو خالف آراء من سبقه من كبار العلماء، وهو لا يقول بالقول للمخالفة فقط، وإنما لما يراه صواباً حسب علمه واجتهاده.

المصادر والمراجع:

- 1 - ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسي، تحقق: د/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ - 1998م.
- 2 - الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 2002م.
- 3 - إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت، ط1، 1406هـ - 1986م.
- 4 - بُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لا ط، لا تخ.
- 5 - البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروزآبادي، تحقق: محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، ط1، 1407هـ.
- 6 - تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، تحقق: علي هلال، مطبعة حكومة الكويت، ط2، 1407هـ - 1987م.
- 7 - تاريخ الإسلام، للذهبي، تحقق: د/ عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1410هـ - 1990م.
- 8 - الجنى الداني في حروف المعاني، للمراي، تحقق: د/ فخر الدين قباوة وأ/ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1412هـ - 1992م.
- 9 - حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الفكر، بيروت، لا ط، 1424هـ - 2003م.
- 10 - خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ - 1997م.
- 11 - ديوان الأعشى، تقديم وشرح: د/ حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1414هـ - 1994م.
- 12 - سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1402هـ - 1982م.
- 13 - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تقديم: حسن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ - 1998م.
- 14 - شرح ابن عقيل على الألفية، تحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط2، لا تخ.
- 15 - شرح التسهيل، لابن مالك، تحقق: د/ عبد الرحمن السيّد، ود/ محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، ط1، 1410هـ - 1990م.

- 16 - شرح الرضي على الكافية، تحقق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي - ليبيا، ط2، 1996م.
- 17 - معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، لاط، 1397هـ - 1977م.
- 18 - المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، د/ إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ - 1996م.
- 19 - المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 1425هـ - 2004م.
- 20 - مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، تحقق: د/ عبد اللطيف محمد الخطيب، الكويت، ط1، 1421هـ - 2000م.
- 21 - الممنوع من الصرف في اللغة العربية، د/ عبد العزيز علي سفر، جامعة الكويت، ط1، 2000م.
- 22 - النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف المصرية، لاط، لا تخ.
- 23 - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقق: د/ عبد العال سالم مكرم، وأ/ عبد السلام هارون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1407هـ - 1987م.
- 24 - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، تحقق: د/ إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لاط، لا تخ.

